

الأمن القانوني

ملتقى وطني

يومي 05 و 06 ديسمبر 2012

قسم الحقوق

كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة قاصدي مرياح - ورقلة

ص. ب 511 ورقلة 30000-الجزائر

هاتف/ فاكس رقم : 029 14 65 (+213)

الموقع الالكتروني: www.ouargla-univ.dz



www.ouargla-univ.dz

هيئة الملتقى

الرئيس الشرفي: أ. د أحمد بوطرفاية

المشرف العام: د. قوي بوحنية

رئيس الملتقى: أ. محمد عمران بوليفة

رئيس اللجنة التنظيمية: أ. محمد منير حساني

اللجنة العلمية للملتقى

الرئيس

د. الأخضري نصر الدين

الأعضاء

أ.د. زوبينة عبد الرزاق جامعة الجزائر

أ.د. زروتي الطيب جامعة الجزائر

أ.د. عمار بوضياف جامعة تبسة

أ.د. لمين شريط جامعة قسنطينة

أ.د. يلس شاوش بشير جامعة وهران

أ.د. فضيلة سحري جامعة عنابة

أ.د. طالبي حليلة جامعة عنابة

الأمن القانوني

ميراث الاختبار و الإشكالية المطروحة

يعتبر مبدأ الأمن القانوني أحد أهم مقومات الدولة القانونية الحديثة القائمة على سيادة القانون. ومؤدى هذا المبدأ أن تلتزم السلطات العمومية بضمان قدر من الثبات للعلاقات القانونية وحد أدنى من الإستقرار للمراكز القانونية، كي يتمكن الأشخاص من التصرف باطمئنان على هدي من القواعد والأنظمة القانونية القائمة بإعمالها وترتيب أوضاعهم على ضوءها، دون التعرض لتصرفات مباغته تهدم توقعاتهم المشروعة وتزعزع إستقرار أوضاعهم القانونية. بهذا المفهوم تساهم فكرة الأمن القانوني في تحقيق السلم الإجتماعي، تشجيع الإستثمار ودعم التنمية عموما، إجتماعية كانت أم إقتصادية أم ثقافية...إلخ.

وانطلاقا من أن القانون هو تنظيم للحياة الإجتماعية بكل مظاهرها، بهدف تحقيق الأمن والإستقرار المعيشي وتنظيم النشاط السياسي والإقتصادي بشكل يعكس الحراك المجتمعي لدولة ما، دون المساس بحقوق وحرىات المواطنين، فإن تأمين هذا التوازن متوقف على مدى قدرة النظام القانوني على توفير الأمن القانوني اللازم. وعلى اعتبار من أن هذه الفكرة هي، في الأساس، مبدأ قانوني يوجد به المشرع في نصوصه، فإنها تشكل حماية قانونية أولى للحقوق والحرىات العامة. غير أن هذه الحماية في النصوص التشريعية غير كافية لوحدها، بل تحتاج لضمانة التجسيد الفعلي لها والكامل من قبل القضاء، الذي يوفر بدوره حماية قضائية للمواطنين في حالة المساس بحقوقهم وحرىاتهم.

إن الإصلاحات التي شهدتها الجزائر، والتي شملت تحديثات للترسانة القانونية وعصرنة أجهزة الدولة، تدعو إلى التساؤل حول ما إذا كان النظام القانوني في الجزائر يوفر الأمن القانوني الضروري لتحقيق السلم الإجتماعي ودعم التنمية من خلال الترسنة القانونية وجهاز العدالة؟

و حول هذه الإشكالية الأساسية تتمحور أشغال هذا الملتقى الذي سيجتمع فقهاء و باحثين مختصين في الموضوع، و قضاة ذوي خبرة في هذا المجال. و تتركز محاور معالجة هذا الموضوع في ما يلي:

المحور الأول: مبدأ الأمن القانوني

- التحول في مفهوم مبدأ الأمن القانوني
- المحتوى الكلاسيكي لفكرة الأمن القانوني
- الأمن القانوني و التوقعات المشروعة
- القيمة القانونية للأمن القانوني

- تطور القيمة القانونية لفكرة الأمن القانوني
- تطبيقات الأمن القانوني في القانون المقارن

المحور الثاني: الأمن القانوني في التشريع - الأمن التشريعي -

- معيارية النص التشريعي
- الاستقرار التشريعي في القانون الوضعي
- التضخم التشريعي
- فاعلية القواعد القانونية
- الأثر الرجعي للقوانين
- جودة العمل التشريعي
- وضوح القواعد القانونية
- تكييف القانون حسب الاجتهاد
- الفصل بين الاختصاصين التشريعي والتنظيمي
- العلم بالقواعد القانونية و إمكانية الوصول لها

المحور الثالث: الأمن القانوني في القضاء - الأمن القضائي -

- العمل القضائي
- التخصص في وظيفة القضاء
- توزيع الاختصاص بين نظامي القضاء العادي والإداري
- تطبيق القوانين الجديدة على الدعاوى العالقة
- حجم الملفات القضائية وسرعة التعامل معها
- حجية الأحكام القضائية و طرق تنفيذها
- الاجتهاد القضائي
- وضوح الاجتهاد القضائي
- إمكانية الوصول إلى الاجتهاد القضائي
- استقرار الاجتهاد القضائي
- رجعية الاجتهاد القضائي

ضوابط المداخلة:

- 1- مطابقة موضوع المداخلة لأحد محاور الملتقى
- 2- أن تكون المداخلة إنتاجا علميا جديدا يشارك به لأول مرة.
- 3- لا تقبل المداخلات المشتركة.
- 4- أن لا يزيد عدد المداخلة إجمالا عن 20 صفحة.
- 5- أن يستخدم خط Arabic transparent حجم 14 بالنسبة للنص العربي، و خط Arial حجم 12 بالنسبة للنص باللغة الأجنبية.
- 6- يدرج التهميش والإحالات وفق ترتيب تسلسلي في آخر المداخلة.
- 7- ترسل المداخلات على البريد الإلكتروني التالي فقط:
Seminaire2012@yahoo.fr

تواريخ مهمة

- آخر أجل لإرسال الملخصات: 2012/04/30.
- آخر أجل للرد: 2102/05/31.
- آخر أجل لإرسال المداخلات كاملة: 2012/09/30.

This document was created with Win2PDF available at <http://www.daneprairie.com>.
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.